دور المرأة الخليجية في التنمية
من منظور إسلامي

الواقع - التحديات - الحلول

د. عبدالحميد إسماعيل الأنصاري

عميد كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية

جامعة قطر

مقدمة

للمرأة الخليجية دور حيوي وهام في تنمية المجتمع وتقدمه، إذ لا خلاف في أهمية وضرورة مساهمة المرأة في مختلف الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع، وبخاصة من العناصر المتعلمة والقادرة من النساء.

والمرأة نصف المجتمع ، بل وأكثر من النصف، ولا تقدم لأي مجتمع إلا بتعاون الجنسين، إذ لا يمكن للمجتمع أن ينهض وينمو بساق واحدة، وقد أصبح من مؤشرات تقدم المجتمعات مقدار مساهمة المرأة ووضعها الاجتماعي فيها[1].

وتُعنى دول مجلس التعاون برصد الموازنات اللازمة لتغطية أوجه الإنفاق المتعلقة بتعليم وتدريب وتأهيل المرأة الخليجية للإسهام في قوة العمل وفي الحياة العامة، وبخاصة في ظل تزايد احتياجات سوق العمل إلى العنصر النسائي المواطن، ومن ناحية أخرى فقد أثبتت المرأة الخليجية كفاءة واقتداراً في المجالات التي خدمت فيها مجتمعها، وقد تحملت أعباء التنمية، بصبر وأمانة وإخلاص وتضحية ، بجانب مسؤوليتها الأسرية، مما جعلها أهلاً للإسهام في الحياة السياسية كشريك للرجل في صنع القرار وفي الوصول إلى المناصب القيادية، وقد استحقت المرأة الخليجية التقدير والتكريم من قِبل المجتمع وقادة دول المجلس، وتمثل ذلك في الاهتمام المتزايد لدى القادة نحو توسيع قاعدة مشاركة المرأة الخليجية في الحياة العامة، باعتبار هذه المشاركة، ضرورة من ضرورات التنمية، وإحدى الوسائل الفعالة في معالجة الخلل السكاني، ويضاف إلى ذلك اهتمام قادة المجلس بدعم وتأكيد المشاركة السياسية للمرأة الخليجية،

---

(١) من مقولة العالم الاجتماعي الفرنسي فوربيه، مقال: كيف تتحرك النساء في مدن يهيمن الرجال عليها؟ جورج طرابيشي «الحياة» ٢٨/ ١٢/ ٩٧م.

وتمثل ذلك في وصولها إلى مناصب قيادية في معظم الدول الخليجية، سواء كان على مستوى مديرة جامعة، أو وكيلة وزارة، أو سفيرة، أو نائبة في المجلس التشريعي، ومن المتوقع وصولها قريباً إلى مناصب وزارية. ففي عُمان يتم تعيين أربعة من النساء في مجلس الدولة، وتفوز امرأتان بعضوية مجلس الشورى العماني في منافسة انتخابية عامة، وفي قطر، تشارك النساء في أول انتخابات عامة للمجلس البلدي وبإقبال فاق كل التوقعات، وتترشح بعض القطريات لعضوية المجلس، وإذا كان الحظ لم يحالفهن فذلك لقلة الخبرة وشدة المنافسة، وسيمتد هذا الحق إلى انتخابات مجلس الشورى القطري القادم بعد وضع الدستور الدائم، وفي دولة الإمارات ، يؤكد رئيس الدولة حق الإماراتية في المشاركة السياسية وحقها في عضوية المجلس الوطني[1] ، وفي البحرين يؤكد رئيس الحكومة تعزيز دور البحرينية، وفي السعودية يصرح ولي العهد بقوله: «لن نسمح بتهميش دور المرأة في المجتمع»[2] ، وتطالعنا الصحف مؤخراً بالسماح للمرأة السعودية بحضور جلسات مجلس الشورى السعودي بصفة مراقبة، ويتم ذلك بالفعل[3]، وفي الكويت ، يصدر المرسوم الأميري بمنح الكويتية كامل الحقوق السياسية[4] ، وكل ما نرجوه أن يضم مجلس الأمة القادم بعض الكفاءات النسائية، فذلك حق للمرأة ، إذ لابد أن يكون لها رأي في الشأن العام، ولأن المشاركة السياسية ، شرط ضروري لقبول المواطن تحمل أعباء التنمية وتضحياتها، وحيث لا مشاركة لا إلتزام[5].

كل هذه التطورات السريعة، تؤكد أن المرأة الخليجية ستنال جميع حقوقها

(١) من حديث للشيخة فاطمة-حرم سمو رئيس دولة الإمارات، الخليج ٣١/١/٩٩م ، ١٣/ ٧/ ٩٩م ، الحياة ٣/ ١/ ٩٩م

(٢) الأهرام العربي: ١٢/٦/٩٩م.

(٣) ذكرت الصحف أن العديد من السعوديات شاركن لأول مرة في اجتماع مجلس الشورى السعودي، وكان رئيس المجلس قد أشار بتاريخ ٣/ ١٠/ ٩٩م إلى إمكان حضور النساء كمراقبات :الخليج الإماراتية ٥/ ١٠/ ٩٩م والشرق الأوسط ١٧/ ١٠/ ٩٩م.

(٤) الصحف الخليجية الصادرة في ١٧/ ٥/ ١٩٩٩م.

(٥) د. يوسف الصايغ ، الوطن الكويتية ١٩/ ٤/ ١٩٨٢م.

السياسية وستمارسها فعلاً، وأن المسألة مرهونة بالوقت والملاءمة.

يأتي هذا الاهتمام المتزايد من قِبل قادة المجلس بدعم المشاركة السياسية للمرأة الخليجية، في إطار التوجه العالمي نحو التأكيد على حقوق الإنسان، ومكافحة شتى أشكال التميز ضد المرأة ، كتمهيد أساسي، وتأهيل ضروري لدخول القرن المقبل، ذلك القرن الذي نرجو ويرجو فيه كل نصير لحقوق الإنسان، ألا يكون فيه مجال للنظم التي تضطهد الإنسان وتصادر حقوقه وتقيد حرياته.

ولكن برغم الاهتمام المتزايد برفع معدلات المساهمة، وبالرغم من تحقيق المرأة الخليجية لمكاسب عديدة سواء على صعيد التعليم أو العمل، فإن المعدلات مازالت متواضعة مقارنة بحجم قوة العمل، وتزداد تواضعاً إذا قورنت بإجمالي قوة العمل مضافاً إليها القطاع الأهلي.

وهذه إحدي إشكاليات سوق العمل الخليجي، ففي حين تشكو قطاعات تقليدية كالتعليم من تكدس العنصر النسائي لدرجة البطالة المقنّعة، تعاني قطاعات أخرى من نقص واحتياج. وبينما تتزايد أعداد الخريجيات سنوياً وفي مختلف التخصصات، لا نجد استجابة كافية من سوق العمل ولا توافقاً مع هذه الطفرة التعليمية.

فما هي الوسائل التي تضمن رفع مستوى مشاركة المرأة في خطط التنمية؟ وما هي المعوقات التي تحد منه؟ وما طبيعة العقبات: دينية أم اجتماعية أم وظيفية؟

تأتي هذه المساهمة لإلقاء الأضواء على أبعاد القضية، بهدف الوصول إلى حلول ومقترحات، أو توصيات تساهم في وضع تصور يساعد صانع القرار في معالجة الصعوبات التي تعترض عملية إدماج المرأة في خطط التنمية.

خطة الدراسة:

تتناول الدراسة ، المباحث الآتية:

١ - مكانة المرأة في الإسلام، ودورها الأسري والمجتمعي.

٢ - مبررات عمل المرأة وموقف المعارضين.

٣ - حجم ومجالات عمل المرأة الخليجية.

٤ - المخاوف المجتمعية والحلول المقترحة.

٥ - الخاتمة: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

مكانة المرأة في الإسلام ودورها الأسري والمجتمعي

تمهيد :

لا نجد كالإسلام -ديناً- رفع من شأن المرأة وأعزها وأجلها وأكرمها وأوصى بها وجعلها موضع الرعاية الأولى، ففي المرويات «ساووا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء»[1] و«ما أكرم النساء إلا كريم»[2] ، و«خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي»[3]

وكان من آخر وصاياه في خطبة الوداع: «ألا فاستوصوا بالنساء خيراً»[4]، وحرص الإسلام على كفالة الحياة الكريمة للمرأة وحث على تعليمها وحسن تربيتها وإعدادها، إذ أن في صلاحها صلاح المجتمع كله، وفي ضعفها ضعف المجتمع كله، فالمرأة هي التي تُعِدّ الأجيال الجديدة التي تتسلم قيادة المجتمع غداً فإن لم تُعَدّ الإعداد الحسن فلن تُحسن الإعداد.

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور ، والبيهقي ، والطبراني ، وابن عساكر، والخطيب، والسيوطي عن ابن عباس، وقال الحافظ في الفتح: وإسناده حسن (فتح الباري ٥/ ٢١٦) وقال في التخليص: وفي إسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف (تلخيص الحبير ٣/ ٧٢) وضعفه الألباني في (الضعيفة ج١ حديث ٣٤٠) وفي (الفتح الكبير ج٣ حديث ٣٢١٥) وفي (الإرواء ج٦ الحديث ١٦٢٨).

(٢) رواه ابن عساكر عن علي، وصححه السيوطي في الجامع الصغير (ج١حديث٤١٠٢) وذكره الشيخ محمد رشيد رضا في كتابه (نداء للجنس اللطيف، حقوق النساء في (الإسلام والمرأة) ص٥٥، وقال الألباني بوضعه (ضعيف الجامع الصغير ج٣ حديث ٢٩١٥) و(الضعيفة ج٢حديث ٨٤٥)

(٣) رواه الترمذي والبيهقي والطبراني عن عائشة وابن عباس ومعاوية، وصححه الألباني في (صحيح الجامع الصغير ج١حديث٣٣١٤) وفي (الصحيحة حديث ٢٨٥)

(٤) متفق عليه عن أبي هريرة (الفتح٩/ ٢٥٣ حديث ١٥٨٦) و(٦/ ٣٦٣ حديث ٣٣٣١)، و(صحيح الجامع الصغير ج١ص٢٢٦ حديث ٩٦٠).

دور المرأة الأسري :

وللمرأة مهمتها الأولى والأساسية في البيت وإعداد النشء والتربية، فالبيت عالم المرأة ومملكتها الخاصة، وهي بما امتازت به من خصائص ، الأقدر على القيام بهذه المهمة العظيمة، ولذلك استحقت تقدير رسول الإسلام (صلى الله عليه وسلم) فيما روى من أن «الجنة تحت أقدام الأمهات»[1] ، وكانت إجابته للذي جاء يسأل: من أحق الناس بِحُسن صحابتي؟قوله: (أمك)، ثم (أمك) ، ثم (أمك)، ثم (أبوك)[2].

دور المرأة وإسهاماتها في المجتمع الإسلامي:

وللجمتمع ككل حق على المرأة، إذ أنَّ لها دورها المهم في خدمة وتنمية المجتمع، فالمجتمع يهيء للمرأة فرص التزود من العلوم واكتساب المعارف والثقافات المتنوعة، فعليها أداء مسئوليتها تجاه المجتمع، متمثلة في إسهاماتها في المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والإصلاحية والسياسية، وفي شئون التنمية الاقتصادية، وفي مجال التهذيب الأخلاقي والإعلام وفي التوعية وتصحيح المفاهيم.

لا نجد من الناحية الشرعية ما يحول دون عمل المرأة في مختلف المجالات إلا حيث ورد استثناء، فالعمل مشروع ومطلوب، ولا دليل على المنع، يؤكد هذا الأمر ما نجده من السوابق في الصدر الأول للدولة الإسلامية، فقد كانت

---

(١) رواه السيوطي في الجامع والخطيب في الجامعي والقضاعي وغيرهم، وحسنه السيوطي (الجامع الصغير ١/ ٤٩٥ حديث ٣٦٤٢) وضعفه الألباني في (الضعيفة ٢/ ٥٦ حديث ٥٩٣) ولكن وردت في معناه بالفاظ مختلفة ، منها (يارسول الله أردت أن أغزو، وقد جئت استشيرك؟فقال: هل لك أم، قال: نعم قال فالزمها، فإن الجنة تحت رجليها) من رواية النسائي والطبراني وأحمد وابن أبي شيبة وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وأقره المنذري، وقال الألباني: (وسنده حسن إن شاء الله) راجع(الضعيفة ٢/ ٥٩٣) و(الإرواء ٥/ ٢١)

(٢) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد(فتح الباري ١٠/ ٤٠١)

للنساء إسهامات في الشئون العامة في مختلف المجالات ، تطبيقاً للآية الكريمة ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[1]

ففي المجال السياسي:

ومنذ العهد المبكر -نجد المرأة تبايع الرسول «صلى الله عليه وسلم» ضمن وفد العقبة الثانية[2] ، ثم في فتح مكة وتحت الشجرة، وتهاجر مع المهاجرين وتتحمل شتى صنوف الأذى والاضطهاد والتعذيب.

ويسترعينا موقف السيدة فاطمة(رضي الله عنها) من سياسة أبي بكر رضي الله عنه ، وكف زوجها عن البيعة[3]، ومن ناحية أخرى نجد السيدة عائشة رضي الله عنها تخرج -وهي الممنوعة من الخروج- لتتزعم الثورة ضد الإمام علي، طلباً للإصلاح والأمر بالمعروف، ويناصرها بعض كبار الصحابة[4]، ونائلة زوجة عثمان، رضي الله عنه، ترسل إلى معاوية في الشام قميص زوجها، وتكتب محرضة ضد الإمام علي[5]، وكان لعلي، رضي الله عنه ، نُصراء من النساء يشاركنه في الدفاع ويمددنه بالسلام والمال والطعام[6].

---

(١) سورة التوبة رقمها ٩ : الآية ٧١

(٢) البداية والنهاية: الحافظ ابن كثير ٣/ ١٥٨

(٣) المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها، للأستاذ عبدالله عفيفي، (٢/ ١٣٧) (العقد الفريد ٢/ ٢٤٩)، الطبري (٤/ ١٨٣٥)

(٤) فتح الباري للحافظ ابن حجر (١٣/ ٥٣)

(٥) المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها، للأستاذ عبدالله عفيفي (٢/ ١٤١)، (العقد الفريد٢/ ٢٧٢)

(٦) منهن: بكارة الهلالية، سودة ابنة عمارة، أم سنان (المرأة العربي ٢/ ١٤٤) الطبري (٧/ ١٤٦)

وفي مجال الشورى العامة:

يوجه القرآن الخطاب الشامل للرجال والنساء ﴿وشاورهم في الأمر﴾[1] و﴿وأمرهم شورى بينهم﴾[2] وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يجمع الصحابة قبل القتال للمشورة وتشترك النساء في هذه الاجتماعات، والمسجد، دار الشورى والنشاط الاجتماعي والثقافي -يؤمه الجميع رجالاً ونساءً، فكانت المرأة تحضر وتستمع للنقاش والحوار وقد تكتفي بالاستماع وربما شاركت بالرأي[3]، وعبدالرحمن بن عوف، رضي الله عنه، يستشير الناس في خلافة عثمان ويستشير النساء أيضاً[4].

وفي مجال الإصلاح العام:

كانت سمراء الأسدية تمر بالأسواق وتأمر بالمعروف[5] ، وخولة بنت ثعلبة تقدم النصح لعمر رضي الله عنه في الطريق[6] ، والشفاء بنت عبدالله العدوية تتولى حسبة السوق بعض الوقت أيام عمر[7].

وفي مجال التعليم والفتاوى ورواية الأحاديث:

للمرأة دور كبير ، فقد توفى الرسول صلى الله عليه وسلم وفي المدينة

---

(١) سورة آل عمران ، رقمها ٣ ، الآية

(٢) سورة الشورى ، رقمها ، الآية ٣٨

(٣) مثل: قانون عدم تغيب الزوج في الجيش عن زوجته أكثر من ٦ أشهر، وقانون عمر الذي فرض به العطاء لكل مولود ، وعدول عمر عن تشريع تحديد المهور.

(٤) البداية والنهاية: ٧/ ١٤٦

(٥) مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي (٩/ ٢٦٤)

(٦) مبدأ المساواة في الإسلام: د. فؤاد عبدالمنعم ص٢٣٤، نقله عن (الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر(٤/ ١٣٨١) .

(٧) المحلى لابن حزم (١٠/ ٧٣١)

(سبعة عشرة) من النساء يفتين، في طليعتهن أمهات المؤمنين، وعائشة رضي الله عنها، وحدها مدرسة تعلم منها فقهاء المدينة السبعة، وكانت بيوتهن مدارس لنشر الحديث، وكان الخلفاء الراشدون وكبار الصحابة يسألونهن في مختلف الأمور[1].

وقد امتازت المرأة بالصدق والدقة في نقل الحديث، فهذا الحافظ الذهبي يشهد لها بقوله: (وما علمت من النساء من اتهمت ولا من تركوها) [2] وكان للحافظ ابن عساكر-ت٥٧١- من شيوخه وأساتذته بضع وثمانون من النساء[3].

وأما مشاركة المرأة في القتال وفي شئون الإسعاف والتمريض:

فكثيرة إذ لم تخل غزوة من غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم من نساء يقمن بالمساعدة وشئون الإسعاف، وكذلك في عهد الخلفاء الراشدين ، ومن بينهن من حفظ لها التاريخ مواقف بطولية مجيدة، ومن هؤلاء : أمية بنت قيس الغفارية التي أكبر الرسول صلى الله عليه وسلم حسن بلائها يوم خيبر، فقلدها قلادة تقدير[4]، وأم حكيم بنت الحارث التي خاضت حرب الروم -وهي عروس- فقتلت منهم سبعة، ونُسيبة بنت كعب التي وقفت تدافع عن الرسول صلى الله عليه وسلم حين انكشف المسلمون في أحد، وأصيبت بثلاث عشرة طعنة، حتى قال لها الرسول صلى الله عليه وسلم :(من يطيق ما تطيقين يا أم عمارة)[5].

وهناك خولة بنت الأزور، وصفية بنت عبدالمطلب وغيرهما.

---

(١) الإسلام والمرأة للأستاذ سعيد الأفغاني: ص٦٠، المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها: (٢/ ١٧٠)

(٢) ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي (٣/ ١٩٥)

(٣) معجم الأدباء: ياقوت (١٣/ ٧٦)

(٤) المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها(٢/ ٤٤)

(٥) فتح الباري لابن حجر(٨/ ٢٢٠)

ولا ننسى دور السيدة خديجة، رضي الله عنها ، وفاطمة بنت أسد، وأسماء بنت أبي بكر، رضي الله عنها، في حماية الرسول صلى الله عليه وسلم وحماية الدعوة في العهد المبكر، وكذلك اشتركت المرأة في ميادين التجارة والتعامل والرعي والزراعة.

وإذا كان الفقهاء أباحوا للمرأة أن تعمل لحاجتها كضرورة فردية، فمن باب أولى وأوجب إذا كان المجتمع بأكمله بحاجة إلى عمل المرأة، كضرورة مجتمعية، فحيث يحتاج المجتمع إلى عمل المرأة وفي أي مجال يراه مناسباً فالعمل مشروع ومطلوب وفق ضوابط شرعية معينة.

المبحث الثاني

مبررات عمل المرأة وموقف المعارضين

شاركت المرأة في الحياة العامة في المجتمع المعاصر، وقد حققت مكاسب عديدة سواء في الحقل الاقتصادي ، أو التعليمي ، أو الثقافي، أو الاجتماعي، أو الديني، أو السياسي، وسواء على المستوى الفردي، أو الأسري، أو المجتمعي، ويذكر الباحثون مبررات كثيرة لعمل المرأة، وفي الجانب الآخر نواجه بأقلية تعارض عمل المرأة بدعوى الآثار الاجتماعية السلبية المحتملة على الأسرة وإعداد النشء، وعلى ذلك نقسم هذا المبحث إلى قسمين:

نتكلم في القسم الأول عن: مبررات عمل المرأة، وفي القسم الثاني: نناقش موقف المعارضين.

أولاً : مبررات عمل المرأة وإسهامها الاجتماعي:

إن مشاركة المرأة في خطط التنمية وفي الحياة العامة، تحقق مزايا عديدة، نذكر منها مايأتي:

١ - حاجة المرأة للعمل كضرورة اقتصادية فردية:

وذلك لإعالة نفسها وأسرتها، وبخاصة عند عجز العائل أو عدم كفاية الإعالة، وقد أباح الفقهاء للمرأة أن تعمل لإعالة نفسها[1]، وقد كان ذلك مفهوماً في ظل المجتمع السكوني القديم، حين كانت احتياجات الإنسان ومطالبه محدودة وبسيطة، ولكن بظهور الثورة

---

(١) أستاذنا الدكتور يوسف القرضاوي: فتاوى معاصرة (٢/ ٣٠٤)، وظيفة المرأة في الإسلام: د.كمال جودة أبوالمعاطي، ص١٢٢

الصناعية وتوافر السلع الاستهلاكية زادت حاجات الإنسان ومطالبه، وزادت شراهته الاستهلاكية فكان لابد للمرأة من دخول معترك العمل للوفاء بالمتطلبات اللازمة، وكذلك لإعانة العائل الرجل.

٢ - حاجة المجتمع إلى عمل المرأة (ضرورات التنمية) :

لا تقف أهمية عمل المرأة عند حاجة المرأة للعمل فحسب بل أصبح التوجه الحديث هو حاجة المجتمع إلى عمل المرأة، وبخاصة في المجالات التي تتفوق فيها المرأة أو لا يحسن للرجل أن يشغلها.

وتلجأ دول العالم الثالث أمام التطورات السريعة في التقدم والنمو إلى ملاحقة هذا التغير المتسارع، وإلى عبور هوة التخلف التي تزداد يوماً بعد يوم عن طريق وضع خطط للتنمية السريعة، وهذه الخطط تحتاج إلى تضافر جهود جميع أفراد المجتمع رجالاً ونساءً، ومن هناك كان لابد للمرأة أن تساهم بجهدها في تنمية المجتمع الذي هيأ لها فرص التزود من العلوم والمعارف، وأتاح لها فرص التدريب وذلك كضرورة من ضرورات التنمية، ولا يقال إن في الرجال كفاية إذ أنه من غير المقبول في خطط التنمية أن يبقى نصف المجتمع عالة على النصف الآخر، ولم يكن الأمر عبثاً أن كانت المجتمعات الأكثر تقدماً هي المجتمعات الأكثر عدداً -إذا أحسن توجيه وإعداد وتدريب الأفراد فيها- طبقاً لمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات.

٣ - الضرورات الدينية والثقافية والاجتماعية:

فالعمل أصبح له ضرورات أخرى غير الضرورات الاقتصادية للفرد وللمجتمع، إذ أن اسهام المرأة في المجتمع يحقق لها مكاسب نفسية وعلمية واجتماعية ودينية وحضارية:

- فالعمل يحفظ للمرأة مستوى من الخبرات والمهارات المكتسبة في فترة الدراسة وفيه تنمية لمداركها، وصقل لمواهبها، وزيادة

معرفتها بالحياة العملية [1].

- يوجد العمل في المرأة الشخصية المتزنة القادرة على تحمل المسئولية ويحقق لها تأكيد ذاتيتها، وإحساسها بكيانها، ويُعوّدها حسن التصرف في المواقف المختلفة، ويُمكّنها من الاعتماد على نفسها، واعتماد الزوج أو الأسرة عليها عند العجز، أو الأزمات[2].
- في العمل تقوية لروح الانتماء عند المرأة، ودعم لروح التعاون بينها وبين زميلاتها.
- إحساس المرأة بإسهاماتها في تنمية المجتمع، يعطيها قيمة ومكانة اجتماعية في نظر نفسها، وفي نظر المجتمع ، ويجعلها مشاركة في صيانة ثقافة المجتمع وحضارته [3].
- جو العمل الصحي والمنظم يساهم في إخراج المرأة من أجواء الفراغ التي تزدهر فيها سلوكيات غير حميدة، تتمثل في الثرثرة والنميمة وغيرها.
- يُمَكِّن للمرأة القيام بواجبات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن طريق مساهمتها في ميادين الإصلاح الاجتماعي، وأعمال الخير والبر، ويُمكّنها من نشر الوعي الديني، والثقافة الإسلامية، وإشاعة القيم الفاضلة.

ولا شك أن المرأة الصالحة خير عون للدعاة والمصلحين ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

---

(١) د. محمد سلامة آدم، مجلة حواء المصرية ١٢/ ١١/ ١٩٩٨٣م، (عمل المرأة بين الضرورة والرفاهية).

(٢) د. محمد سلامة آدم، مجلة حواء المصرية ١٢/ ١١/ ١٩٩٨٣م، (عمل المرأة بين الضرورة والفراهية).

(٣) د. إنعام عبدالجواد، مجلة حواء المصرية ١٢/ ١١/ ١٩٨٣م(عمل المرأة بين الضرورة والرفاهية).

وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[1]

- إسهام المرأة في الحياة الاجتماعية يزيد من رصيدها من الخبرات والتجارب، ويُوَسِّع من افاقها، فتكون أقدر على فهم مجتمعاتها وثقافته، ويدعم النظرة العقلية عندها للأمور.

وهذا الرصيد من الخبرات والتجارب، ومن الوعي الثقافي والديني، خير زاد للمرأة في أن تفيد منه ما يعينها في أن تحسن تربية أولادها ، وترعى أسرتها بشكل أقدر وأفضل، ويساعدها في غرس قيم تربوية إيجابية في نفوس النشء، مما سيكون له المردود الأفضل في تنشئة جيل كفء قادر على حسن إدارة دفة المجتمع وقيادته .

ومن هنا قيل إذا علّمت الرجل فإنما تُعلّم فرداً واحداً، ولكن إذا علّمت امرأة فإنما تعلم أسرة، إشارة إلى أهمية دور المرأة المتعلمة الصالحة في التربية. ومن هنا كان حاجة المرأة إلى التعليم أشدّ، وحاجتها إلى العمل أبقى وأعظم أثراً.

ثانياً : مناقشة موقف المعارضين لعمل المرأة :

وإذا كان العمل يحقق كل هذه المصالح النافعة، فالعجيب في الأمر، موقف بعض الدعاة من عمل المرأة وقولهم: «إن مكان المرأة بيتها فقط وأن خروجها للعمل يعتبر إهانة للرجل وكرامته، وهروباً منها من مسئوليتها الأولى»[2] ، وهم إذا اضطروا لإباحة العمل للمرأة فللضرورة القصوى، والضرورة عندهم هي الضرورة المادية الفردية، أي الحاجة للإنفاق على الأولاد فحسب.

ويتناسى هؤلاء أن التطور الاقتصادي الاجتماعي قد حسم هذه القضية، وأنه لا رجعة للوراء، وأن الضرورة الفردية التي تكلم عنها

---

(١) سورة التوبة رقمها ٩ : الآية ٧١

(٢) من حديث للشيخ الشعراوي في صحيفة الجمهورية المصرية ١٩٨٣/٦/٢٧م.

الفقهاء في ظل المجتمعات القديمة، أصبحت الآن ضرورات عديدة: دينية واجتماعية وعلمية وتنموية وأمنية ووطنية.

إن العمل للدين وللوطن وقضاياه المصيرية ليس وقفاً على الرجال فالمرأة مسئولة كالرجل ومكلفة مثله، وقد قال تعالى: ﴿أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾[1]، وقال صلى الله عليه وسلم: (إنما النساء شقائق الرجال)[2]

والمرأة الخليجية اليوم -وبخاصة المثقفة- تستطيع أن تخدم دينها ووطنها وتعمل لنصرة قضاياه في مجالات عديدة، منها مجال العمل المجتمعي العام الذي يشترك فيه الرجال والنساء ويخاطب فيه الجنسان، فالمرأة الخليجية إذا كانت داعية أو مربية أو أديبة أو صحفية أو ذات موهبة وقدرة خاصة، يمكنها أن تشارك بجدها ومواهبها في تنمية مجتمعها والنهوض به فكرياً وثقافياً وأدبياً وسياسياً واجتماعياً .. إلخ[3].

ولا أحد يختلف في أن الواجب الأول والأساسي للمرأة بيتها، ولكن هل عمل البيت يستغرق كل وقتها وبخاصة في ظل توافر الوسائل المُعِينة؟ ثم هل كل النساء لهن ما يشغلهن من زوج أو ولد؟

ويبدو أنه لا يشغل بال هؤلاء ولا يسترعي نظرهم إلا ما يبدو من قلة من النساء العاملات من عِوَج في السلوك أو إهمال في رعاية

---

(١) سورة آل عمران ، رقمها ٣ : الآية ١٩٥

(٢) سنن أبي داود ٧/ ١٦٢، والترمذي في الطهارة حديث ١١٣، وابن ماجه في الطهارة، حديث ٦١٢، وأحمد والدارمي في الوضوء، راجع : الكتب الستة طبعة تركيا ١٩٨١، وراجع للألباني : صحيح سنن الترمذي ، الحديث ٩٨ج١ ص٣٥، وصحيح أبي داود، حديث ٢١٦ج١ ص٤٦.

(٣) اقتباساً من حديث أستاذنا الدكتور يوسف القرضاوي لصحيفة الشعب المصري: ٢٥/ ١١/ ١٩٨٧م.

الأسرة. ولكن هل العمل مسئول عن ذلك أم ذلك طبيعة لدى البعض حتى ولو لم يعملن؟

ويغفل هؤلاء المصالح النافعة المتحققة للمرأة وللمجتمع لدى الكثرة من النساء العاملات في خدمة دينهن ووطنهن ، ثم من الذي قال، أن مشروعية العمل يلغيها سوء استخدام أو تطبيق من قبل البعض؟ فالحكم الشرعي الثابت، لا تلغى لمجرد الانحراف وسوء التطبيق ، وإلا لو أخذنا بمنطق هؤلاء، لمنعنا كثيراً من الحقوق والواجبات ، بحجة إساءة تطبيقها من قِبل بعض الأفراد، ولكن العلاج السليم، أن يُقرّ أصل مشروعية الشيء ، ويعالج ما يظهر من انحراف أو عوَج، بالعلاج المناسب[1] .

وإذا كان عمل المرأة المجتمعي يؤثر أو يؤدي إلى قصور أو إهمال في رعاية المرأة لبيتها، فلنتخذ الوسائل التي يمكن بها التوفيق بين العملين.

(١) ولله در ابن حزم، حين انتقد منهج سد الذرائع بقوله: (إذا حُرِّمَ ، شيء حلال، خوف تذرّع إلى حرام، فليُخصَ الرجال خوف أن يزنوا ، وليُقتل الناس، خوف أن يكفروا ، ولتقطّع الأعناب ، خوف أن يُتخذ منها الخمر)، هذا ما ذكره ابن حزم قبل تسعة قرون في كتابه(الإحكام في أصول الأحكام)(٢/ ٧٥٥).

المبحث الثالث

حجم مجالات عمل المرأة الخليجية

عملت المرأة الخليجية في بعض الحرف والصناعات اليدوية البسيطة، في المجتمع الخليجي ، قبل ظهور النفط[1].

ومع انتشار التعليم وزيادة فرص المرأة في التعلم، زاد إقبال المرأة على المساهمة في سوق العمل وفي الحياة العامة بالشكل التنظيمي المعاصر.

وتشير جميع المؤشرات إلى التزايد التدريجي لمساهمة المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بتزايد فرصها في التعليم والتدريب والتأهيل، ومن العوامل المؤثرة الأخرى والتي ساهم في رفع نسبة المشاركة، انتشار الوعي لدى الأسر الخليجية بأهمية العمل المجتمعي ودوره الإيجابي على المرأة والأسرة والمجتمع.

ولكن رغم الزيادة الملموسة في معدلات المشاركة ، إلا أنها:

أولاً : ليست في مستويات واحدة في المجتمع الخليجي، إذ تتفاوت هذه المعدلات -نوعاً وكماً- من مجتمع إلى آخر، فيضيق هامش المشاركة ليقتصر على مجالات تقليدية معينة، مثل التدريس والتطبيب والرعاية الاجتماعية في مجتمع ، لتتسع النسبة وتتنوّع لتشمل مجالات عديدة في

---

(١) انظر: د. موزه غباش، في بحث أجرته عن (أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الإمارات) وتشير فيه إلى أن المرأة كانت لها مساهمة فاعلة في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية في مجتمعات ما قبل النفط، وقسمت الطبقات الاجتماعية إلى ثلاث : زوجات صائدي الأسماك واللؤلؤ، المرأة الريفية، المرأة البدوية: مجلة زهرة الخليج الإماراتية ٢١/٩/١٩٩١م.

مجتمع آخر، كما في الكويت التي لها أعلى المعدلات في المشاركة النسائية[1].

وثانياً : أنه بالرغم من مرور عقود عديدة على انخراط المرأة الخليجية في خطط التنمية وتحقيقها لإنجازات ومكاسب على مختلف الأصعدة، إلا أن المعدل الخليجي العام لحجم قوة العمل النسائي، مازال متواضعاً بالمقارنة بحجم قوة العمل العام، ويزداد المعدل تواضعاً إذا ما قورن بإجمالي قوة العمل مضافاً إليها القطاع الخاص أو الأهلي.

وهذه إحدى إشكاليات خطط التنمية الخليجية، وتزداد الإشكالية حدة، إذا لاحظنا الاعتبارات الآتية:

١ - أن المجتمع الخليجي يعاني من قلة السكان المواطنين.

٢ - أن هناك خللاً خطيراً ومزمناً في التركيبة السكانية، أفرز آثاراً سلبية عديدة[2].

٣ - وجود فائض من العنصر النسائي المواطن والمتعلم في قطاعات تقليدية عديدة، يشكل بطالة مُقَنّعة.

٤ - تزايد أعداد الخريجيات -سنوياً- ممن لا يستوعبهن سوق العمل، فيضطررن إما إلى صرف النظر عن العمل ، أو الوقوف في صفوف انتظار طويلة.

٥ - وجود احتياج للعنصر النسائي المواطن في قطاعات عديدة أخرى،

---

(١) د. شفيق الغبرا: القبس الكويتية ١٦/ ١٠/ ١٩٩٩م.

(٢) ذكرت الصحف : أن منح المرأة السعودية حق قيادة السيارة، من شأنه الاستغناء عن نصف مليون سائق غير مواطن، وفي حديث للأمير طلال بن عبدالعزيز ، قال: إن هذا القرار من شأنه أن يجنب المجتمع، متاهات السائق الأجنبي الذي يختلف عنا في العادات والتقاليد، وتوفير ما يتراوح بين ١٦-١٩ بليون دولار سنوياً حسب آخر الإحصائيات المتوفرة للعمالة الأجنبية. راجع: الهدف الكويتية ٢٩/ ٥/ ١٩٩٩م، وكان من بين توصيات مؤتمر المرأة القطرية الثاني: تمكين القطرية من الحصول على رخصة قيادة السيارة حتى تقوم بقضاء حوائجها بنفسها وتستغني عن السائق الأجنبي الذي يندس داخل الأسرة: صحيفة الشرق القطرية ٢٨/ ٥/ ١٩٩٦م.

غير تقليدية.

٦ - وجود العجز في الموازنات في ظل تراجع عائدات النفط، ونقص الإيرادات الأخرى.

ومع أن التشريعات الخليجية المتعلقة بالعمل والخدمة العامة لا تشكل عقبة أو تمييزاً أمام زيادة نسب مشاركة العمالة النسائية إلا أن هناك عقبات أو معوقات تستند إلى اعتبارات دينية تارة أو اجتماعية وأخلاقية تارة أخرى، كان لها الأثر الواضح في الحد من دخول المرأة إلى سوق العمل والمساهمة في الحياة العامة.

لذلك لابد من التفكير الجدي في اتخاذ تدابير معينة لتشجيع المرأة بهدف زيادة مساهمتها وإقبالها، وتذليل العقبات الاجتماعية، والالتزام -بحزم- بسياسة إحلال واضحة المعالم، بما في ذلك من إلزام المؤسسات وجهات العمل بتشغيل نسبة من العنصر النسائي المواطن، ولعل سلطنة عمان هي الأكثر توفيقاً في سياسة الإحلال، وكذلك ينبغي اتخاذ خطوات عملية لفتح مجالات غير تقليدية لعمل المرأة وبخاصة في الدول التي لا تزال تضيّق من نطاق عمل المرأة وتقصره على المجالات التقليدية التي امتلأت وتضخمت، ولم تعد تستوعب أعداد الخريجات سنوياً، في الوقت الذي تعاني فيه قطاعات أخرى من نقص العنصر الوطني[1].

على أنه ينبغي الإشادة بتجربة تأنيث الهيئة التدريسية حتى الخامس

---

(١) على سبيل المثال: تذكر الإحصائيات : أن مساهمة المرأة السعودية في الخطة السادسة ١٤١٥هـ -١٤٢٠هـ وصلت إلى ٥ر٤٪ وتأمل الدولة أن يرتفع مستوى مشاركة المرأة في خطة التنمية السابعة التي بدأت هذا العام إلى ٥ر٧٪ من حجم سوق العمل وهو ما يقتضي فتح مجالات عمل جديدة: راجع: الأهرام العربي ١٢/٦/١٩٩٩م تحقيق :مجدي الجلاد -وفي دولة قطر، جاء في التقرير الخاص الذي وضعته لجنة كلفت بدراسة فتح أبواب العمل أمام الخريجات. أن اتجاه الخريجات للعمل في وزارة التربية والتعليم أدى إلى مشكلة حادة وهي عدم قدرة الوزارة على استيعاب مزيد من الخريجات سنوياً، لذلك فمن الضروري العمل على توسيع المجالات كمياً ونوعياً، ص١٦ من التقرير.

الإبتدائي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتجربة دولة قطر التي سبقتها في المدارس النموذجية، وقد أثبتت الدراسات نجاح تدريس القطريات للبنين حيث ارتفعت معدلات النجاح.

إن المرأة الخليجية راغبة في المشاركة في مختلف المجالات والأنشطة المجتمعية، وهي مؤهلة وقادرة على الإسهام في تحمل أعباء التنمية، فلنعن المرأة على تحقيق أهدافها وطموحاتها، فيستفيد المجتمع الخليجي، وفراً اقتصادياً وتشغيلاً أمثل للطاقات، ويستعيد توازنه المفقود.

والأسئلة التي تطرح نفسها في نهاية هذا المبحث، وتستوقف الباحث، وتشكل تحدياً لجميع المهتمين بقضايا المرأة، هي:

لماذا -ومع توافر الظروف المناسبة من توافر فرص التعليم، وتشجيع المسئولين، ومضي عقود طويلة على عمل المرأة- لا تزال معدلات المشاركة، ضعيفة؟

ما هي الأسباب؟ وما هي المعوقات؟ وما هي الحلول؟

هذا ما نحاول الإجابة عنه في المبحث التالي.

المبحث الرابع

المخاوف المجتمعية والحلول المقترحة

إن من أهم العقبات الاجتماعية التي تحد من اتساع نطاق المساهمة النسائية، في قوة العمل، وفي الحياة العامة، ما يتعلق بالمخاوف المجتمعية لدى قطاعات عديدة في المجتمع الخليجي، وهذه المخاوف لها جانبان: ديني ، واجتماعي. أما الديني فيتصل بالجوانب السلبية المحتملة من دخول المرأة معترك العمل ودوامة التنمية، من سلوكيات قد لا تنسجم وآداب الإسلام، أما الاجتماعي، فيتصل بالآثار الاجتماعية السلبية المحتملة على الأسرة والأبناء والزوج، من تقصير في المسئولية الأسرية، واعتماد على الخدم والمربيات وضغوط نفسية تتعرض لها المرأة ، بسبب تعدد أدوارها كعاملة وربة بيت وأم[1].

وعلينا كباحثين معنيين بهذه القضية، معالجة هذه التخوفات، وطمأنة المجتمع وإقناعه بسلامة التوجهات الداعمة لإدماج المرأة في خطط التنمية، وذلك من خلال إجراءات تساعد على تعظيم المكاسب الاجتماعية لعمل المرأة وتقلل من الآثار السلبية، مثل العمل على توافر الضوابط والأطر الشرعية، ومراعاة خصوصية وظروف المرأة، بسن التشريعات التي تساعد على المواءمة بين متطلبات التنمية ورعاية الأسرة.

وعلى ذلك نقسم هذا المبحث إلى قسمين، نتحدث في القسم الأول عن الضوابط الشرعية لعمل المرأة، ونتحدث في القسم الثاني عن الوسائل التي تساعد على تحسين ظروف عمل المرأة بما يمكنها من التوفيق بين مسئوليتها

---

(١) انظر: رسالة للماجستير، بعنوان: «الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في دولة الإمارات من منظور إسلامي» للباحثة الإماراتية منى محمد عبد السميع، مجلة كل الأسرة الإماراتية- العدد ٢٩٩، ٧يوليو١٩٩٩م.

الاجتماعية ومسئوليتها الأسرية.

القسم الأول: الضوابط الخاصة بالآداب الشرعية العامة للعلاقة بين الجنسين:

إن ممارسة المرأة لعملها في إطار من الآداب الإسلامية، ووفق الضوابط الشرعية، كفيلة بتعظيم الجوانب الإيجابية والحد من الآثار السلبية المحتملة، مما يزيد من طمأنة المجتمع لتشجيع مساهمة المرأة في العمل، وهذه الضوابط متعددة، منها ما يتعلق بالآداب العامة لممارسة العمل، ومنها ما يتعلق بطبيعة العمل نفسه، ومنها ما يتعلق بالأسرة، ونوضح هذه الضوابط فيما يأتي:

١ - مراعاة الاحتشام الشرعي، وعدم الخلوة، وغض البصر، وغير ذلك من الأمور التي تصون المرأة وتحافظ على سمعتها وكرامتها.

يقول عز وجل ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾[1] ويقول: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾[2] ويقول أيضاً: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾[3]

٢ - الضوابط الخاصة بالعمل نفسه: فلا يكون شاقاً مجهداً، أو يمتد إلى الليل، أو ضاراً من الناحية الصحية، أو الأخلاقية، وأن يكون العمل في نفسه مشروعاً، بمعنى ألا يكون حراماً أو مفضياً إلى حرام[4].

٣ - الضوابط الخاصة بألا يكون العمل مؤدياً إلى إهمال المرأة لواجبها الأساسي نحو بيتها وزوجها وأولادها.

---

(١) سورة النور، رقمها ٢٤: الآية ٣١

(٢) سورة النور، رقمها ٢٤: الآية ٣١

(٣) سورة الأحزاب، رقمها ٣٣: الآية ٣٢

(٤) فتاوى معاصرة: د. يوسف القرضاوي (٢/ ٣٠٥)

القسم الثاني: الوسائل التي تساعد على تحسين ظروف العمل بما يمكن المرأة من التوفيق بين واجباتها :

الأسرة أساس المجتمع، وأعظم مهمة لأية أسرة في المجتمع المعاصر، هو تربية الأجيال ، والمرأة بما وهبها الله، بدنياً ونفسياً، هي الأقدر على هذه المهمة الجليلة ، فالتربية هي عمل المرأة الأول والأعظم ، وعلى التربية يتوقف مستقبل الأمم.

والاستثمار في التربية هو الاستثمار الأبقى، وعلى ذلك يجب تهيئة الظروف والوسائل للمواءمة بين عمل المرأة خارج البيت ومسئوليتها العظيمة في البيت ، من أجل مصلحة المجتمع كله [1] .

والإجراءات والوسائل التي تساعد على تحقيق هذا الهدف ، ما يأتي:-

أولاً : <u>العمل على أن يكون الدوام اليومي للمرأة مخففاً</u> ، ولو بالعمل لنصف الوقت ، أو بعض الوقت، تشجيعاً للمرأة بأن يكون لها مساهمة في المجتمع ، وحتى لا يكون عملها في البيت مانعاً من مشاركتها المجتمعية، وتحقيقاً لمبدأ العدالة، إذ كيف نطالب المرأة بأن ترعى شئون أسرتها في الوقت الذي نطالبها بمسؤوليتها المجتمعية؟ فضلاً أن في ذلك دعماً للروابط الأسرية وتمكيناً للمرأة من تنشئة وتربية أفضل وأكفأ ، وحتى تقبل المرأة على العمل بنفسية أفضل.

وقد يكون العمل لنصف الوقت ولو بأجر أقل، حلاً مطلوباً، في المجالات التقليدية التي تفيض بالعنصر النسائي لدرجة البطالة، فتتقاسم العمل الواحد اثنتان، وفي ذلك ضمان -أيضاً- لاستيعاب

---

(١) الإسلام في مواجهة حملات التشكيك: د. محمود حمدي زقزوق، ص١٠٩ ؛ أستاذنا الدكتور القرضاوي : فتاوى معاصر(٢/ ٣٠٤).

أعـداد أكبـر من الخـريـجـات اللاتي لا يـرغبن في العـمل إلا في التدريس.

ثانياً : العمل على التوسع في منح الإجازات الإضافية للمرأة العاملة:

مثل «إجازة الوضع، وفاة الزوج، الأمومـة ورعاية الطفل، الرضاعة، الإجازة العارضـة». والتشريعات الـعربية بصفة عـامة ومنها الخليـجية تتـفاوت في مـقـدار الإجـازات الممنوحة ، وهي تـراعي إلى حد مـا خصوصيات المرأة، ولكنها في رأيي غـير كافية، ودون ما نصت عليه توصيـات المؤتمرات التي عـقدت في هذا الشـأن، ومنها توصـية ندوة «حقوق الأسـرة في ضوء المعطيات المعاصرة» جـامعة العين ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٤م من **(التأكيد على تضـمين قوانين العمل حق المرأة الحامل في إجازة وضع لمدة شهـرين، وإجازة حضانة لمدة ستـة أشهر على الأقل براتب كامل، ثم إجازة لمدة سنتين دون مرتب)**.

ولعل التشـريع الكويتي - من بين التشـريعات الخليـجية- هو الأكـثر توسعاً في هذا المجال استناداً لاعتبارات، منها [1] :

١ - أهمية إعطاء المرأة العاملة فرصة التوفيق بين واجبات العمل والأسرة، وحتى لا يشكل عـدم التوفيق عقـبة تمنع المرأة من الاستمـرار في قوة العمل، وقياساً على أن الشريعة راعـت الفروق الطبيعية، حين أعفت النساء من بعض الفرائض في أوقات معينة.

٢ - اعتـبارات العـدالة، فالمرأة مطالبـة بعبء مضاعف، باعـتبـارها زوجة وأمّاً وربـة بيت، لذلك فالمسـاواة بين الرجل والمرأة في مقـدار العطاء والإنتاج والمشاركة، أمر يخالف مبدأ العدالة.

---

(١) د. بدرية الجاسر: ندوة (المرأة في قوة العمل) ، الوطن الكويتية ١١/ ٣/ ١٩٨٧م

لكل هذه الاعتبارات ، اقترح ما يأتي:

أ - أن تكون إجازة الوضع لمدة شهرين براتب.

ب - أن تكون إجازة وفاة الزوج لمدة أربعة أشهر براتب.

ج - أن تكون إجازة الأمومة ورعاية الطفل (إجازة حضانة) لمدة سنتين، وتكون السنة الأولى براتب كامل، والثانية بنصف راتب، ويتحمل راتب هذه الإجازة، صندوق للرعاية الاجتماعية أو التأمينات الاجتماعية، تُمَوِّل الدولة النصيب الأكبر فيه.

د - زيادة مدة الإجازة العارضة للمرأة إلى شهر.

وقد يقال أن التوسع في الإجازات ، يعمل على انخفاض الإنتاجية :

ونقول: بل العكس صحيح، فإن ذلك عامل رئيسي لدفع المرأة لزيادة انتاجيتها وزيادة مشاركتها، وإن عمل المرأة في إعداد الأجيال، لا يقل أهمية عن عملها المجتمعي، والأجيال هم أعظم ثروات الأمم، والاستثمار فيهم، أعظم الاستثمارات.

ثالثاً : التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال بتشجيع المؤسسات العامة والخاصة على ذلك ، وبحيث تكون هذه الدور على مستوى جيد ولائق.

رابعاً : الأخذ بنظام التقاعد المبكر : بحيث يكون من حق المرأة العاملة بعد (١٥ سنة) الحق في التقاعد المبكر، وهو أمر مراعى في كل التشريعات الدولية، حيث تسمح بتقاعد المرأة قبل الرجل بـ(٥سنوات) على الأقل.

خامساً: الحق في بدل أمومة للمرأة العاملة : إذا أرادت التفرغ لبيتها وأولادها نظراً لظروف معينة.

وإذا عرفنا أن هناك تشريعات دولية تقرر للمرأة العاملة إذا أرادت التفرغ لبيتها وأولادها، راتباً شهرياً، فمن أولى أن نضمن تشريعاتنا هذا الحق تحقيقاً لواجب المجتمع في حماية الأمومة والطفولة.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من عرض المباحث السابقة يحسن أن نذكر أهم نتائج وتوصيات البحث:

أولاً : النتائج وأهمها :

١- الإسلام خاتم الأديان ، كرّم المرأة، وأنصفها، وأعطاها حقوقها كاملة، وجعلها شريكة للرجل في عمارة الأرض وتنمية المجتمع، وقد ساهمت المرأة المسلمة في صدر الإسلام، في مختلف الشئون العامة للمجتمع.

٢ - للمرأة الدور الأساسي في رعاية البيت وإعداد النشء وتربية الأجيال، كما أن لها دوراً هاماً في تنمية المجتمع وتقدمه ، في إطار من الضوابط الشرعية، وبما يتواءم ومسئوليتها الأسرية.

٣ - تساهم المرأة الخليجية في خطط التنمية -بجانب مسئوليتها الأسرية- وقد حققت مكاسب وإنجازات سواء على المستوى الفردي أو الأسري، أو المجتمعي، وقد حصلت على الكثير من حقوقها، بما فيها الحقوق السياسية في بعض دول المجلس، لكن معدلات المساهمة مازالت متواضعة، ودورها السياسي لا يزال ضعيفاً، وتمثيلها في المناصب القيادية لا يزال محدوداً جداً.

٤ - إسهام المرأة في الحياة العامة، يحقق لها مكاسب نفسية وعلمية واجتماعية ودينية وحضارية، مما يعينها في أن تحسن تربية وإعداد الأجيال.

٥ - إسهام المرأة في خطط التنمية في المجتمعات المعاصرة، أصبح مبدأ محسوماً من الناحية الشرعية، لدى جماهير العلماء ،

وإذا كان ثمة اختلاف، ففي تحديد المجالات ، وفي الأمور المتصلة بالكيفيات.

٦ - زيادة مشاركة العنصر النسائي المواطن في قوة العمل، إحدى الوسائل الفعالة في معالجة الخلل السكاني، وإعادة التوازن إلى المجتمع.

٧ - تشريعات العمل الخليجية -وبالرغم من تطويرها- لا تزال غير وافية باحتياجات المرأة في مراعاة خصوصياتها، وفي تحسين ظروف عملها، بما يتلاءم وتعدد مسئولياتها وأدوارها: كعاملة وربة بيت وأم، كما أنها دون ما نصت عليه توصيات المؤتمرات في هذا الشأن.

٨ - عمل المرأة في المجتمعات المعاصرة، تفرضه حاجات المجتمع، وضرورات التنمية بأكثر من حاجة المرأة للعمل، لفقد عائلها أو لإثبات ذاتيتها.

٩ - تخفيف الدوام اليومي لعمل المرأة، والتوسع في منحها إجازات إضافية، وتشجيع إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال، ونظام التقاعد المبكر، وسائل تعين المرأة في التوفيق بين مسئوليتها المجتمعية ومسئوليتها الأسرية.

١٠- الواقع الإيجابي لتجربة عمل المرأة في المجتمع المعاصر، أسقط كل المخاوف المجتمعية والتحذيرات الأخلاقية من الآثار السلبية المحتملة لخروج المرأة وعملها، إذ أن هذا العمل منح المرأة حصانة أمام المتغيرات، فأصبحت أكثر وعياً بذاتيتها ،وحرصاً على قيمها الدينية والاجتماعية[1] .

---

(١) جاسر الجاسم (مستقبل المرأة السعودية بين طموح القدرة وقيود الازدواجية) الحياة ٢٣/ ١٩٩٩/٥م.

ثانياً : التوصيات وأهمها :

١- العمل على توعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في التنمية الشاملة، وتوعية المرأة نفسها بأهمية دورها المجتمعي.

٢ - تشجيع المرأة على المشاركة الإيجابية في التنمية، وتحسين ظروف العمل بما يعين المرأة على الوفاء بمسئوليتها المجتمعية بجانب مسئوليتها الأسرية، ومن ذلك تضمين تشريعات العمل: حق المرأة في إجازات إضافية كافية، وتخفيف الدوام اليومي، وتيسير حق العمل لبعض الوقت، والحق في نظام التقاعد المبكر، ومنح بدل أمومة لمن أرادت التفرغ لبيتها.

٣ - إعادة النظر في البرامج والكتب الدراسية بما يكفل تأكيد مكانة المرأة في المجتمع المعاصر، وتأكيد دورها المجتمعي.

٤ - توجيه مؤسسات العمل نحو تخصيص نسبة للعنصر النسائي المواطن.

٥ - مراجعة القوانين والتشريعات الحالية، بهدف إزالة ما قد يكون فيها من أشكال التمييز ضد المرأة، وبما يتفق وثوابت الإسلام.

٦ - العمل على التوسع الكمي في المجالات التقليدية ، بإيجاد المزيد من فرص العمل، وكذلك التوسع النوعي في المجالات غير التقليدية بفتح أبواب عمل جديدة، بهدف استيعاب الزيادة المطردة في أعداد الخريجيات سنوياً، والزيادة المطردة في قوة العمل نتيجة النمو السكاني في سن العمل، وتزايد عدد النساء المؤهلات والراغبات في العمل.

٧ - العمل على التوسع في إنشاء الجمعيات والمراكز النسائية التي تُعنى بشئون المرأة والنهوض بها في مختلف المجالات

المجتمعية.

٨ - التشجيع على التوسع في إنشاء دور الحضانة، ورياض الأطفال، مع تأكيد رفع مستواها.

٩ - العمل على إقرار حق المرأة الخليجية في التصويت والترشيح للمجالس البلدية والتشريعية على مستوى جميع دول المجلس، عن طريق إعادة النظر في التشريعات الخليجية المتعلقة بالحقوق السياسية، بما يضمن مساواة المرأة بالرجل في تلك الحقوق.

١٠- العمل على إقرار حق المرأة الخليجية ،بأن يكون لها تمثيل عادل في المناصب القيادية، وفي الوظائف العليا ،وفي عضوية الجمعيات العامة، ومجالس الإدارات، والهيئات المختلفة، عملاً بمبدأ تكافؤ الفرص.

١١- العمل على إدماج المرأة الخليجية في خطة العمل، وفق الاحتياجات الحقيقية لتنمية المجتمع، لتعظيم المردود الإيجابي الفعلي للتنمية ، بحيث لا يكون الأمر اغتراراً بشعار (عمل المرأة) الذي قد ينعكس سلباً على المجتمع والأسرة.

١٢- الحرص على أن تكون خطة إدماج المرأة الخليجية في العمل ، مؤسساً على المرجعية الإسلامية في منطلقاته وإجراءاته وأهدافه، واستبعاد المرجعيات المناقضة لتعاليم الإسلام، تأكيداً للهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع المسلم.

المصادر والمراجع

أولاً : مصادر فقهية وحديثية وتاريخية :

١ - الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم ، مكتبة الجمهورية، الأزهر، ١٩٧٠م،ج٢.

٢ - إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل: تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٧٩م، ج٥ ، ٦، ٩

٣ - الإسلام في مواجهة حملات التشكيك: د . محمود حمدي زقزوق، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، ط٢/ ١٩٩٩م، القاهرة.

٤ - الإسلام والمرأة : سعيد الأفغاني، مطبعة الترقي بدمشق.

٥ - البداية والنهاية: ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت ١٩٨٠م، ج٣، ٧.

٦ - تقرير مقدم إلى وزارة العمل والشئون الاجتماعية بنتائج أعمال اللجنة الخاصة بدراسة فتح أبواب العمل أمام خريجات الجامعة ، دولة قطر، ١٩٨٥م.

٧ - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ابن حجر العسقلاني ، عني بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه السيد عبدالله هاشم اليماني بالمدينة المنورة ١٩٦٤م، ج٢.

٨ - الجامع الصغير من حديث البشير النذير: للسيوطي بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة الحلبوني بدمشق، ج١.

٩ - سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بدمشق، ج١.

١٠- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بدمشق، ج١, ٢.

١١- صحيح الجامع الصغير وزيادته: محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي بدمشق، ط٢، ١٩٨٦م،ج١.

١٢- صحيح سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج -الرياض- ط١/ ١٩٨٩م، ج١.

١٣- صحيح سنن الترمذي : محمد ناصر الدين الألباني،مكتب التربية العربي لدول الخليج -الرياض- ط١٩٨٨م، ج١.

١٤- ضعيف الجامع الصغير وزيادته: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بدمشق، ط٢/ ١٩٧٩م، ج٣.

١٥- فتاوى معاصرة: د.يوسف القرضاوي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ج٢/ ١٩٩٣م المنصورة - مصر- ج٢.

١٦- فتح الباري لشرح صحيح البخاري: ابن حجر ، دار الفكر، بيروت (نسخة مصورة من طبعة السلفية)ج٥, ٨, ١٠, ١٣.

١٧- الكتب الستة: طبعة تركيا ١٩٨١م.

١٨- مبدأ المساواة في الرسلام مع المقارنة: د. فؤاد عبدالمنعم أحمد، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٧٣م.

١٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الحافظ الهيثمي، دار الكتاب ، بيروت ١٩٦٧م.

٢٠- المحلى: ابن حزم، تصحيح حسن زيدان طلبة، مكتبة الجمهورية العربية - القاهرة ١٩٦٩م، ج١٠.

٢١- المرأة العربية في جاهليتها وإسلامها: عبدالله عفيفي، دار الرائد العربي، بروت، ط٢، ١٩٨٢م، ج٢.

٢٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الحافظ الذهبي، تحقيق علي محمد

البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١/ ١٩٦٣م، ج٣.

٢٣- معجم الأدباء : ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط. الأخيرة، ج١٣.

٢٤- نداء للجنس اللطيف (حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام)، محمد رشيد رضا، تعليق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ، دمشق.

٢٥- وظيفة المرأة في نظر الإسلام: د. كمال جودة أو المعاطي، دار الهدى ، القاهرة ١٩٨٠م.

ثانياً : الصحف والمجلات :

١ - الأهرام العربي مجلة مصرية: تحقيق عن مساهمة المرأة السعودية في خطط التنمية ، بقلم مجدي جلاد ١٢/٦/١٩٩٩م.

٢ - الجمهورية: صحيفة مصرية: حديث لفضيلة الشيخ الشعراوي عن عمل المرأة، ٢٧/٦/١٩٨٣م.

٣ - حواء: مجلة مصرية: انظر(عمل المرأة بين الضرورة والرفاهية) د. محمد سلامة آدم، د.إنعام عبدالجواد، ١٢/١١/١٩٨٣م.

٤ - الحياة: صحيفة سعودية تصدر في لندن:

* مقال: (كيف تتحرك النساء في مدن يهيمن الرجال عليها؟) جورج طرابيشي ٢٨/١٢/١٩٩٧م
* حديث للشيخة فاطمة حرم رئيس دولة الإمارات ٣٠/١/١٩٩٩م.

٥ - الخليج : صحيفة إماراتية: ٣١/١/١٩٩٩م، ١٣/٧/١٩٩٩م ، ٥/١٠/١٩٩٩م،

٦- زهرة الخليج: مجلة إماراتية، بحث عن (أثر القيم على المرأة العاملة في مجتمع الإمارات)د. موزة غباش ٢١/٩/١٩٩١م.

٧ - الشرق: صحيفة قطرية، توصيات مؤتمر المرأة القطرية الثاني، ٢٨/ ٥/ ١٩٩٦م.

٨ - الشرق الأوسط: صحيفة سعودية تصدر في لندن: ١٧/ ١٠/ ١٩٩٩م عن حضور المرأة السعودية مجلس الشورى السعودية كمراقبات.

٩ - الشعب : صحيفة مصرية، حديث لفضيلة د. يوسف القرضاوي ، عن عمل المرأة المسلمة ٢٥/ ١١/ ١٩٨٧م.

١٠- القبس : صحيفة كويتية، من حديث للدكتور شفيق الغبرا عن إنجازات المرأة الكويتية ١٦/ ١٠/ ١٩٩٩م.

١١- كل الأسرة: مجلة إماراتية، عرض لرسالة ماجستير(الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة في دولة الإمارات من منظور إسلامي) للباحثة منى محمد عبدالسميع ٧/ ٧/ ١٩٩٩م.

١٢- الهدف : مجلة كويتية، حديث للأمير طلال عن قيادة المرأة السعودية للسيارة وأثرها في توفير نصف مليون وظيفة، ٢٩/ ٥/ ١٩٩٩م.

١٣- الوطن: صحيفة كويتية، ندوة (المرأة في قوة العمل)، د.بدرية الجاسر ١١/ ٣/ ١٩٨٧م.